الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان
SYRIAN COMMISSION FOR FAMILY AFFAIRS AND POPULATION

المسألة السكانية

الاحتياجات .. الأولويات .. التحديات

في ضوء تتبع تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

الدكتور محمد أكرم القش

رئيس الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان

مقدمة

❖تم إعداد مشروع السياسة السكانية واعتماده بشكل رسمي من قبل اللجنة الوطنية للسكان في مطلع العام (2011)، وكان من المأمول أن تسهم هذه السياسة في:

- ✓ تنشيط عملية التطور الديموغرافي وتجاوز الركود الذي أصابها.
- ✓ تحسين الخصائص النوعية للسكان.
- ✓ الاستفادة من فرصة انفتاح النافذة الديموغرافية والاستعداد لها تنموياً.

❖إلا أن ما جرى في سورية منذ آذار (2011) أدى الى تعطيل تنفيذ برامج السياسة السكانية واقتصار التنفيذ على بعض البرامج الاستهدلفية في مجال التمكين الاقتصادي والصحة الانجابية في بعض المحافظات.

❖يجري العمل على تحديث وثائق السياسة السكانية لتستجيب للفجوات التي أحدثتها سنوات الأزمة كجزء من الخطة الوطنية لإعادة البناء والتنمية على كامل الجغرافية السورية.

❖نُفذت المرحلة الأولى بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في ثلاث محافظات.

أهم بنود السياسة وبرامجها وتدخلاتها

1. الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة.
2. العودة والاستقرار السكاني.
3. القوة البشرية وقوة العمل والتشغيل والاستخدام.
4. الالتحاق بالمدرسة والحد من التسرب ومتابعة التعليم.

مع التركيز على :

- المناطق الجغرافية الأكثر تضرراً جراء الأزمة.
- الفئات العمرية: (أقل من 25 سنة).
- النساء المعيلات، والأرامل، والمطلقات، وكبار السن.
- أسر ذوي الشهداء والجرحى.

تم تصميم برامج استهدافية في ستة مجالات لكل محافظة، هي:

1)العودة والالاستقرار: إعادة النازحين واللاجئين إلى مناطق إقامتهم الأصلية.

2)التعليم: الارتقاء بكفاءة وشمول المستويات التعليمية.

3)الصحة: زيادة العمر المتوقع عند الولادة من خلال تحسين مستويات الصحة والصحة الإنجابية للسكان.

4)التشغيل: تحسين مستويات النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل.

5)تمكين المعاقين المشاركة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي لتعزيز إدماجهم في المجتمع.

6)تمكين اسر الشهداء والجرحى ببرامج ومشاريع خاصة بدعم سبل العيش لهم.

التقدم المحرز في ضوء توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية لما بعد 2014

هناك التزام تام بتحقيق أهداف وغايات أجندة التنمية 2030 وبمبادئ وأهداف خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994.

إضافة لذلك، فإن الظروف التي تمر بها سورية ولدت مجموعة من التحديات ذات الأولوية، منها:

- مسألة النزوح السكاني والحيلولة دون تحوله إلى انزياحات دائمة، وتجنب حدوث تغيرات سلبية في التركيبة السكانية.
- فقدان عدد كبير من السكان لأماكن إقامتهم الدائمة وفرص عملهم ومصادر دخلهم وصعوبة وصولهم الى الخدمات العامة المجانية.
- ازدياد وتيرة الهجرة الخارجية (أو اللجوء) لاسيما لدى الشباب والكفاءات والخبرات المهنية.

المحور الأول: الكرامة والمساواة

الحد من الفقر

في ظل الأزمة ازدادت نسبة السكان الذين يعيشون في حالة الفقر لعدة أسباب، منها:

- الاعمال الإرهابية التي أدت إلى موجات النزوح المتعددة هربا من بطشها،
- فقدان مصادر الدخل والمعيشة واستنزاف الجزء الأعظم من الأصول والمدخرات.
- ساهم تصاعد الأزمة ووحشية الجرائم التي قامت بها التنظيمات الارهابية، وكذلك الاجراءات والتدابير القسرية أحادية الجانب التي فرضت على الشعب السوري في تراجع الدورة الاقتصادية وتقلبات سعر الصرف مما أدى إلى ارتفاع عام في مستوى أسعار الأغذية والوقود وزيادة عوامل الهشاشة وتضرر أسباب معيشة المواطن السوري.

في السياسات التي اعتمدتها الدولة للحد من الفقر:

- الاستهداف المباشر عن طريق تحديد الفئات المشمولة بالمساعدات الانسانية المباشرة.
- الاستمرار بسياسة مجانية الخدمات العامة (التعليم، الصحة، ..).
- استمرار برنامج التغذية المدرسية بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي للمدارس في المناطق الأكثر احتياجاً.
- الاستمرار بتقديم الدعم للعديد من المواد الغذائية والمشتقات النفطية (حوامل الطاقة).
- تعزيز دور القطاع الأهلي في الوصول للفئات الأكثر هشاشة.
- تنفيذ برامج وأنشطة تنموية تركز على بناء القدرات، ورفع الوعي، ومنح القروض ولا سيما للإناث المعيلات لأسرهن وخاصة في المناطق الريفية.

- إنشاء الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية، الهادف إلى حماية الأسر الفقيرة ورعايتها.
- تطوير برنامج متكامل للتمويل الأصغري الهادف إلى تمكين الفئات الأكثر هشاشة من الوصول إلى سلة من الخدمات التمويلية المناسبة (قروض مدعومة، تدريب خدمات تسويق).
- تطوير برنامج وطني للأمن الغذائي يهدف إلى تحسين حالة الأمن الغذائي الوطني في سورية.
- برنامج تمكين النازحين من العودة إلى أماكن إقامتهم المعتادة.
- تجهيز وافتتاح وحدة حماية الأسرة لدى الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، لرعاية وإدماج النساء والأطفال ضحايا العنف والاتجار.

- انجاز نظام متكامل لإدارة الحالة لحماية الأفراد المهمشين (رصد - إبلاغ - إحالة) مع الدليل التدريبي قابل للرصد وتتبع الحالات الفردية بهدف الرعاية والإدماج.
- متابعة تفعيل عمل لجنة مكافحة ظاهرة التسول والتشرد ومعالجة أسبابها ونتائجها وإعداد مسودة خطة مكافحة التسول وأسوأ أشكال عمل.
- الاهتمام بكفالة الأيتام ورعايتهم وتأمين الرعاية المؤسسية والرعاية البديلة.

- رعاية المسنين:

انجاز الاستراتيجية الوطنية لرعاية المسنين، وتتضمن الرعاية الصحية والمعالجة الفيزيائية والأنشطة بالتعاون مع الجمعيات الأهلية. ويجري التخطيط مع صندوق الامم المتحدة للسكان لإجراء دورات تدريبية وبناء قدرات لمساعدي المسنين. ويتم العمل حاليا على اعداد دراسة حول احتياجات المسنين واولوياتهم في سبيل وضع برامج تدخلية تلبي احتياجاتهم الاساسية.

- تفعيل الخطة الوطنية للإعاقة :

تم اعتماد تصنيف جديد للإعاقات عام2017، سمح بتوسيع الشريحة المستفيدة من الخدمات.

المرأة

- تم إعداد الاستراتيجية الوطنية لدعم وتمكين المرأة في سورية، الهادف إلى الارتقاء بواقع المرأة ومعالجة الاختلالات ولاسيما تلك التي استجدت خلال الأزمة.
- انضمت الجمهورية العربية السورية إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة عام 2002 وصادقت عليها ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 27/4/2003 وتابعت تطبيقها كما تسعى وباستمرار على إزالة التحفظات.
- صدر المرسوم التشريعي رقم 230 لعام 2017 الذي يقضي بإلغاء تحفّظ سورية على المادة الثانية من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو»، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- يجري العمل حاليا على إعداد قراءة وطنية لقرار مجلس الامن رقم 1325 لعام 2000 الخاص بالمرأة والسلم والأمن، وسيصار لاحقا الى إعداد خطة وطنية تنفيذية.

- زيادة عدد مراكز الخدمات المجتمعية والمساحات الآمنة للنساء.
- يجري التحضير لبرامج سياساتية تدخلية لمجابهة ظاهرة الزواج المبكر وذلك في ضوء نتائج دراسة البيئة المولدة للزواج المبكر في سورية والتي اعدتها الهيئة السورية لشؤون الاسرة والسكان.
- صدر القانون رقم 24 لعام 2018 تم من خلاله تشديد العقوبات على زواج القاصرات.
- يتم العمل على حالياً على قانون حقوق الطفل في سورية ويتضمن في احد بنوده تحديد السن الادنى للزواج بإتمام سن الثمانية عشر سنة لكل من الذكور والاناث.
- يجري العمل حاليا على انشاء مرصد للعنف الاسري بالتعاون مع صندوق السكان و تشرف عليه الهيئة السورية لشؤون الاسرة والسكان وتم تعيين نقاط للرصد في المستشفيات ومراكز الشرطة وبعض الجمعيات الاهلية.

الشباب

- عطّلت الأزمة الانتهاء من إنجاز مشروع الاستراتيجية الوطنية للشباب.
- تمت معاودة العمل على إنجاز هذا المشروع بدءً من تعام 2016.
- تم الانتهاء من وضع إطار وطني للشباب من خلال إعادة تشخيص واقع الشباب والتعرف إلى أبرز احتياجاتهم وأولوياتهم في ضوء مفرزات الأزمة بالتركيز على محاور:

✓ التعليم

✓العمل وريادة الاعمال

✓الصحة العامة والصحة الانجابية

✓الحماية الاجتماعية

✓المشاركة المجتمعية

وقد تم العمل على الإطار الوطني وفق اسس تشاركية مع الوزارات والجهات المعنية والجمعيات الاهلية والمنظمات الشبابية ومنظمات الامم المتحدة وخاصة صندوق السكان.

المحور الثاني: الصحة الجنسية والانجابية والحقوق الانجابية

- أهدرت الأزمة جهداً مبذولاً استغرق عدة عقود للوصول بالمؤشرات الديموغرافية ـ الحيوية إلى المستوى الذي وصلت إليه حتى غاية 2011.
- إذ تشير التقديرات الأولية إلى احتمال ارتفاع معدل الوفيات الخام خلال هذه الفترة إلى حوالي (7) بالألف، ومعدل وفيات الأطفال الرضع إلى أكثر من (23) بالألف، ومعدل وفيات الأطفال دون الخمس سنوات إلى ما يقارب الـ (25) بالألف، ومعدل وفيات الأمهات إلى حوالي (65) وفاة لكل مئة ألف ولادة حية.

في السياسات التي اعتمدتها الدولة في هذا المجال:

- تم في نهاية عام 2010 وضع الإطار الاستراتيجي لمكافحة الإيدز للفترة (2011-2015)
- وقعت الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان في إطار عملها على تنفيذ البرامج الاستهدافية الخاصة بمشروع السياسة السكانية، مذكرة تفاهم مع وزارة الصحة عام 2011، لشراء وتشغيل ستة عيادات متنقلة تغطي عدداً من المناطق الريفية النائية التي تتصف بمعدلات خصوبة سكانية مرتفعة، وذلك بهدف توفير خدمات الرعاية الصحية ووسائل تنظيم الأسرة وخدمات الصحة الإنجابية بشكل عام لهذه المناطق.

- بسبب تضرر الكثير من المراكز الصحية، تم تقديم العديد من العيادات المتنقلة بدعم من الجهات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة للسكان وعلى وجه الخصوص منظمة الصحة العالمية وصندوق السكان وبعض المنظمات الاهلية الدولية بهدف تأمين شمولية التغطية الجغرافية وتحسين سبل الوصول لجميع الفئات السكانية للخدمات الصحة والصحة الانجابية وتقديم خدمات تنظيم الاسرة بشكل مجاني.
- بناء قدرات العاملين في المجال الصحي (منهج تدريبي للقبالة، ...)، لتعويض الفاقد في الكادر الصحي والطبي المؤهل.
- تطوير استراتيجية وطنية لتعزيز صحة المرأة.

- احداث العديد من مراكز المشورة الشبابية ضمن مراكز الخدمات المجتمعية يديرها ويشرف عليها الشباب انفسهم (جمعيات تنظيم الاسرة، وتثقيف الاقران) وذلك بالتعاون بين صندوق السكان ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
- استمرت الدولة في سياسة توفير الخدمات الصحية المجانية عبر المشافي والمراكز الصحية ومراكز وتوفير خدمات الصحة والصحة الانجابية المتنقلة وتأمين وسائل تنظيم الاسرة بشكل مجاني، وخدمات التلقيح.

المحور الثالث: الهجرة الدولية

- صادقت الجمهورية العربية السورية على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وافراد اسرهم منذ العام 2005.
- صدر المرسوم رقم 3 لعام 2010 حول منع الاتجار بالبشر.
- صادقت سورية على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، المصادق عليها بتاريخ 8/4/2009.
- صادقت على اتفاقية حقوق الطفل عام 1993 ، والبروتكولين الاختياريين الملحقين بها.

المحور الرابع: الإدارة الرشيدة

- الآليات المؤسساتية:

- ✓ تعد الهيئة السورية لشؤون الاسرة و والتي تم انشاؤها بموجب المرسوم رقم 42 لعام 2003 هي الآلية المؤسساتية المعنية بالنهوض بواقع الأسرة السورية.
- ✓ في العام 2014 تم تكليفها بإدارة الملف السكاني وفق القانون رقم 6 وأصبح اسمها الهيئة السورية لشؤون الاسرة والسكان.
- ✓ تعمل الهيئة على الملف السكاني كونها تمثل الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية للسكان التي يترأسها رئيس مجلس الوزراء وفق أسس تشاركية تنسيقية مع الجهات الوطنية والمنظمات الدولية ذات الاختصاص والجمعيات الاهلية.

البيانات والمعطيات السكانية:

- رغم ظروف الأزمة الراهنة, نُفذت العديد من المسوح الإحصائية بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات العلاقة. ومنها على سبيل المثال:
  - ✓ المسح الديموغرافي الاجتماعي المتكامل المتعدد الأغراض.
  - ✓ مسح الأمن الغذائي الأسري في سورية الأول والثاني.
  - ✓ مسح الإعاقة.
  - ✓ مسح المنشآت الاقتصادية.
  - ✓ مسح العرض والطلب لقوة العمل.

- تطوير آليات جمع وتبويب وتحليل واستنتاج البيانات النوعية وذات المصداقية ولا سيما نلك المتعلقة بالتنمية المستدامة تتطلب مساعدة المنظمات الدولية في:
  - ✓ زيادة الدعم الفني والمالي "النوعي" لتدريب وتأهيل العاملين في الأجهزة الإحصائية على أحدث البرامج الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية لإنجاز المسوحات في الوقت المناسب
  - ✓ بناء قدرات العاملين في مجال التخطيط وقضايا السكان والتنمية على مفاهيم الادارة بالنتائج والرصد والمتابعة والتقييم.

- التعاون الدولي:

شكلت خطط الاستجابة الإنسانية منذ عام 2012 إطار اً للتعاون بين حكومة الجمهورية العربية السورية ووكالات الأمم المتحدة لدعم جهود الحكومة في توفير المساعدات الإنسانية الطارئة في جميع قطاعات الاستجابة الإنسانية، وهذه الخطط ليست إطاراً للعمل التنموي بل إطاراً لحشد الموارد المادية وتنفيذ البرامج الإغاثية بما يخفف من الأثار التي أنتجتها الأزمة.

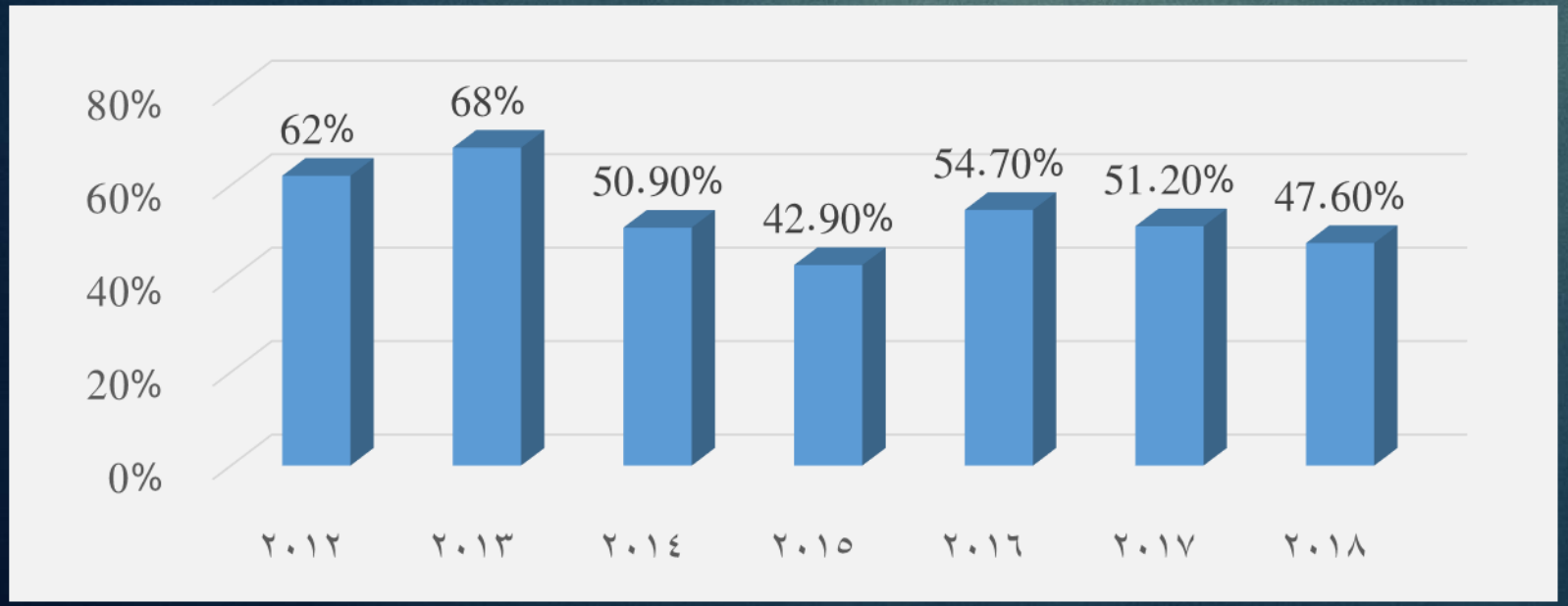

نسبة التغطية الفعلية متواضعة بالمقارنة مع الموازنات المعلنة

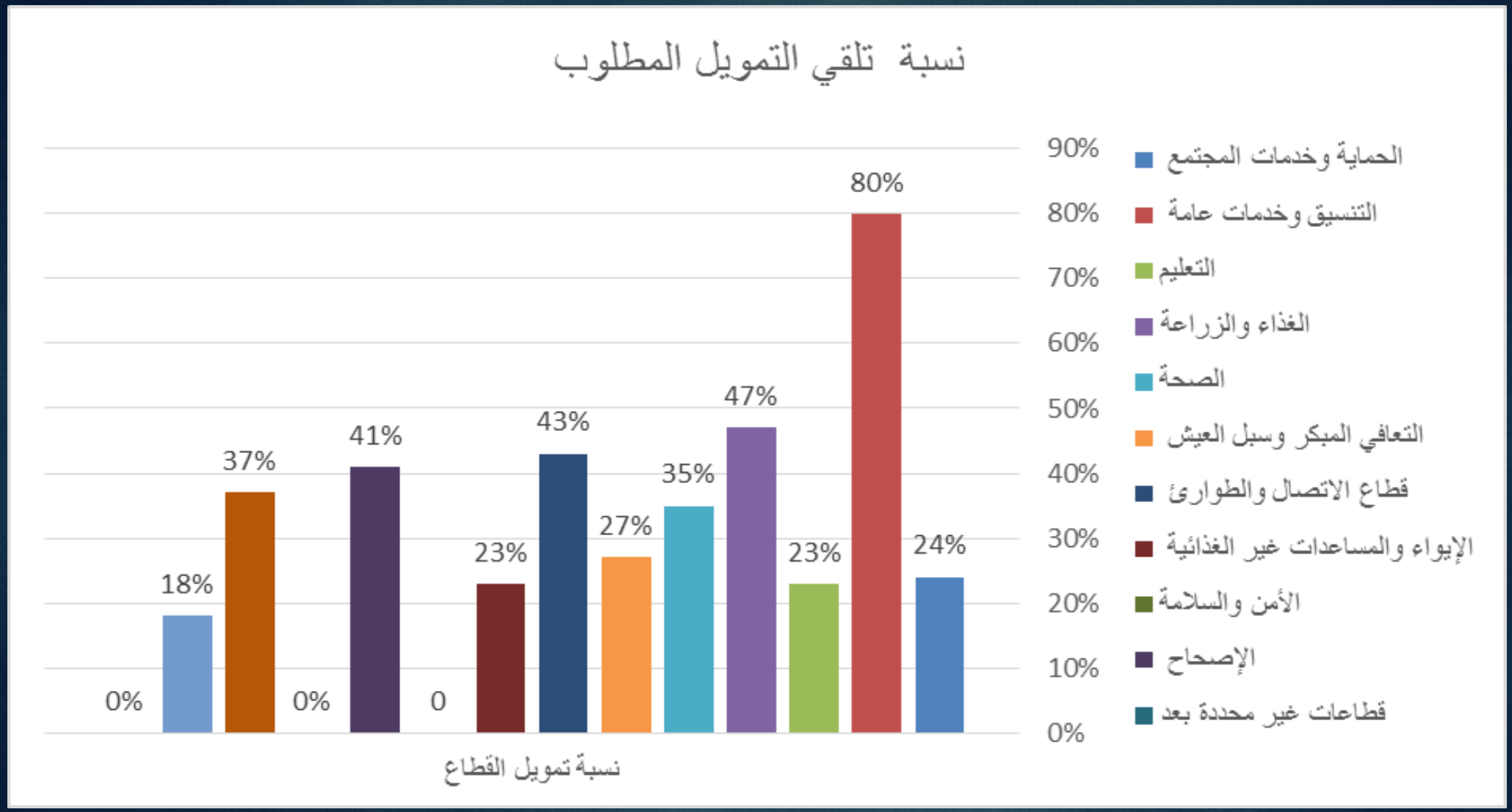
نسبة تلقي التمويل المطلوب
90%
80%
70%
60%
50%
40%
30%
20%
10%
0%
0%
18%
37%
0%
41%
0
23%
43%
27%
35%
47%
23%
80%
24%
الحماية وخدمات المجتمع
التنسيق وخدمات عامة
التعليم
الغذاء والزراعة
الصحة
التعافي المبكر وسبل العيش
قطاع الاتصال والطوارئ
الإيواء والمساعدات غير الغذائية
الأمن والسلامة
الإصحاح
قطاعات غير محددة بعد
نسبة تمويل القطاع

الدروس المستفادة

- المسألة السكانية تحتاج الى نوع جديد من التخطيط الاستراتيجي للدفع باتجاه بتبني سياسة سكانية تراعي خصوصية كل محافظة.
- الاستمرار بالعمل الجاد المستجيب لعودة السكان واستقرارهم في اماكن اقامتهم المعتادة قبل الحرب، بهدف استدامة التجمعات السكنية والحفاظ على نسيجها الاجتماعي المتنوع
- تلبية احتياجات كافة الشرائح والاهتمام بشكل خاص بحماية النساء والأطفال والشباب والمعرضين للأخطار المتزايدة، ضمن رؤية تنموية تستند الى ما تحقق قبل الحرب من انجازات تنموية وردم الفجوات التي حدثت خلالها وتوفير البيانات اللازمة حسب النوع والجنس.

- إيلاء الأولوية لتحسين امكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الإنجابية بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة لجميع النساء ، وتقديم خدمات الحماية وخاصة للنساء المعنفات ضمن الاسرة والمجتمع.
- تلبية احتياجات المسنين في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء ووضع سياسات للشيخوخة النشطة في مختلف المجالات بالإضافة الى السياسات التي تشجع الممارسات الصحية في سن الشيخوخة، وأيضا احتياجات الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة.
- استعادة المؤشرات التنموية في مجال التعليم والصحة والعمل.
- توفر قاعدة معلومات سكانية محدثة وموثوقة بهدف المتابعة والرصد لتحقيق الاولويات الوطنية والدولية في مجال التنمية المستدامة وترابطاتها مع توصيات مؤتمر القاهرة.

أبرز التحديات

- نقص في الكوادر ذات الكفاءة في التخطيط والادماج والمتابعة بسبب الهجرة.
- نقص التمويل والمساعدات المخصصة لدعم قضايا السكان والتنمية.
- انخفاض نسبة القيد في التعليم الثانوي وبروز فجوة جندرية بسبب الزواج المبكر وعمالة الاطفال نتيجة ظروف الازمة الضاغطة.
- تأثير الثقافة المجتمعية المعيقة لعمل ومشاركة المرأة والبيئة المولدة للزواج المبكر كاستراتيجية تأقلم سلبية.
- ظروف عدم الاستقرار وتغير المعطيات والبيانات باستمرار وفقا لتغير حالة الاستقرار المني.
- تمكين المهاجرين واللاجئين من العودة.

ومن جملة المخاطر المحتملة أو المتوقعة أيضاً يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- ✓ حدوث فجوات دورية في مضلّع الأعمار بمسافة جيل سكاني، ومن المتوقع أن تستمر هذه الفجوات في الظهور لأكثر من أربعة أجيال سكانية.
- ✓ تغير خصائص السلوك الانجابي باتجاه زيادة عدد الأطفال المرغوب بإنجابهم، ما يعني عودة مستويات الخصوبة لتقترب من مستوياتها في مرحلة النمو السكاني السريع.
- ✓ بين المحافظات والمناطق السورية، وارتفاع الكثافة السكانية العامة واتعمق الاختلالات في التوزع السكاني لمجالية في مناطق معينة على حساب مناطق أخرى نتيجة حركة الانزياحات السكانية غير المسبوقة وغير المنتظمة.

التوصيات

- التأكيد على رفع الاجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري.
- التأكيد على أن تقوم المنظمات الدولية بالإيفاء بالتزاماتها المالية.
- التأكيد على توجيه المنظمات الدولية في جهودها على دعم العمل التنموي وبناء القدرات وسبل العيش ودعم عودة المهجرين الى اماكن سكنهم الاصلية.
- تعزيز الشراكات مع كافة الجهات الفاعلة في مجال السكان والتنمية المحلية والمنظمات الدولية وفي مقدمتها صندوق الامم المتحدة للسكان.
- التأكيد على الاستثمار في الشباب وتمكينهم من الوصول والحصول على الخدمات والمشاركة الفاعلة.
- تأطير العمل على وضع برامج تنفيذية ونظم معلومات لتتبع التقدم المحرز في تحقيق توصيات مؤتمرات السكان والتنمية.

شكراً